



كلمة سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني  
نائب محافظ مصرف قطر المركزي  
في إفتتاح مؤتمر "تحديات الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية"  
فندق شرق - الدوحة  
٢٩-٣٠ يناير ٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الشيخ عبدالله بن سعود ال ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي  
سعادة الشيخ محمد الجراح الصباح، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف  
العربية

سعادة رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

سعادة الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

السادة أعضاء مجالس الإدارة في إتحاد المصارف العربية والإتحاد

الدولي للمصرفيين العرب

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أرحب بكم جميعاً في إفتتاح هذا المؤتمر الذي ينظمه إتحاد المصارف العربية،  
بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومصرف قطر المركزي تحت عنوان  
"تحديات الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية"، ويسعدنا في مصرف قطر المركزي  
إستضافة هذا المؤتمر في الدوحة متمنين للسادة الضيوف الكرام طيب الإقامة في  
بلدهم الثاني قطر .

وبهذه المناسبة أتقدم بجزيل الشكر لإتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي  
للمصرفيين العرب لما بذلوه من جهود من أجل الإرتقاء بمهنة الصيرفة في العالم  
العربي، فقد كان لمساهماتهم ومبادراتهم الدور الكبير في دعم جهود المصارف  
والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية العربية.

## الحضور الكريم ،

يتناول هذا المؤتمر موضوع "تحديات الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية"، وسوف يشارك بالنقاش نخبة من كبار المختصين في مجال الجرائم المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مختلف دول العالم، ونأمل أن يخرج هذا المؤتمر بالتوصيات والمبادرات اللازمة من أجل المساهمة في الحد من الجرائم المالية وتفعيل دور الهيئات الرقابية والمؤسسات المالية في خفض المخاطر التي قد تواجهها.

وفي هذا الصدد ، فإننا في مصرف قطر المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة ، قمنا بمراجعة كافة التشريعات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع المعايير الدولية الصادرة من مجموعة العمل المالي وتم بفضل ذلك التعاون والتنسيق إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩ ، ليحل محل القانون السابق رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ، كما تم إصدار قانون مكافحة الإرهاب رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٩ ، ليحل محل القانون السابق رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ ، وتم أيضاً إدخال التعديلات اللازمة على عدد من القوانين ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تساهم في وضع أفضل الممارسات التشريعية لمنظومة متكاملة ، وقد إلتزمت دولة قطر بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين والنتائج المباشرة الإحدى عشر وذلك بصفتها عضواً في مجموعة العمل المالي (فاتف) و مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينا فاتف) ومن خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

## السيدات والسادة.

إن التطور الكبير الذي شهده قطاع التكنولوجيا خلال العقدین الأخيرین قد جلب معه العديد من المخاطر والتحديات ، حيث تطورت معه الجريمة وتعددت وتنوعت أساليب إرتكابها، مستفيدة من ما أتاحتها التكنولوجيا من وسائل متعددة ومتطورة ، الأمر الذي يضع على عاتق الجهات الرقابية والإشرافية عبئاً ثقیلاً في مواجهة هذه التحديات وخفض المخاطر والحد من الجرائم المالية والالكترونية، كما أصبح التصدي للجرائم المالية مسؤولية كافة القطاعات والجهات في جميع الدول، بالإضافة إلى الجهود الدولية ممثلة في المنظمات والهيئات المختصة، ولهذا الغرض فقد إهتم المختصون بإعداد البرامج والأنظمة ومراجعة التشريعات وتحديد المعايير والضوابط، نشر الوعي حول خطورة هذه الجرائم وتأثيرها على الدول وعلى المجتمع، وعقد ورش عمل دورات تدريبية وندوات وغيرها من الوسائل التي تساهم في التصدي لهذه الجرائم وخفض المخاطر المحيطة بها.

أما داخل المؤسسات المالية فإن الجهود تتواصل من خلال التطبيق السليم لمعايير الإمتثال والمنهج القائم على المخاطر، وإعداد السياسات الخاصة بالتعرف على العميل واجراء التقييم اللازم للوضع المالي للعملاء والمخاطر المحيطة بهم، ومراقبة جميع تحركات الأموال والعمليات ذات الصلة، وتتطلب هذه التدابير من القائمين عليها أن يكونوا على قدر كبير من المعرفة

والإدراك لطبيعة عملهم، كما تتطلب من المؤسسات المالية تطبيق المنهج القائم على المخاطر والامتثال الفعال لجميع القواعد والتعليمات ذات الصلة بمكافحة الجرائم المالية.

## الضيوف الكرام ،

مع تطور المجتمعات وتنوع المنتجات لخدمة القطاعات المختلفة، وخاصة القطاع المالي، فقد لوحظ تطور الجرائم المالية بمختلف أنواعها و أساليب إرتكابها، ولاشك أنها تؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد وعلى الاستقرار المالي، ولذلك يجب أن نأخذ على عاتقنا مسؤولية توحيد الجهود من أجل محاربتها، وفي هذا الصياغ نشير إلى ما قامت به المنظمات الدولية المختصة من إطلاق المبادرات وإصدار التقييمات الإستراتيجية والتوصيات الضرورية، و نحث المؤسسات المالية على فهم مخاطر الجرائم المالية بكافة أنواعها وعلى تطبيق العناية الواجبه في مكافحتها وفقاً لأفضل الممارسات، وتبنى إبتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

## السيدات والسادة...

لقد ظل إتحاد المصارف العربية داعماً رئيسياً لجهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في عدد من المجالات ، قد نُظم العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات في مختلف العواصم العربية، بالإضافة إلى جهوده في مجال التدريب والمساهمة في تطوير الخدمات المصرفية من خلال الدراسات و أوراق العمل ،

فلهم منا جزيل الشكر والتقدير على ما بذلوه من جهود لمساعدة البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من أجل محاربة الجرائم المالية، ونحن في مصرف قطر المركزي نؤكد وقوفنا إلى جانبهم ودعمنا الكامل لمجهوداتهم من أجل الارتقاء بالعمل المصرفي وتطويره .

في الختام أرحب مجدداً بالسادة الضيوف الكرام في بلدهم الثاني دولة قطر ، وأتمنى لهذا المؤتمر أن يحقق النتائج المرجوة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،